ميكانيزمات تعزيز الشمول المالي في الدول العربية لتحقيق التنمية الاقتصادية

دولة الامارات العربية المتحدة نموذجا

Mechanisms for promoting financial inclusion in Arab countries to achieve economic development - The United Arab Emirates as a model

ط.د بلغربي فاطيمة [1] ، د. بربار نور الدين [2]

[1] جامعة ابن خلدون – تيارت (الجزائر)، Fatima.belgharbi@univ-tiaret.dz

[2] جامعة ابن خلدون – تيارت (الجزائر)، noureddine.berber@univ-tiaret.dz

تاريخ الارسال: 2022/11/18 **تاريخ القبول:** 2023/03/10 **تاريخ النشر:** 2023/03/29

ملخص:

بات الشمول المالي من الضروريات الأساسية في كل دولة من العالم نظرا إلى التطورات التكنولوجية الرقمية الحديثة في المجال المصرفي والمالي والحاجة المتزايدة لدى الأفراد والمؤسسات للخدمات والمنتجات المالية، وتأتي هذه الدراسة لتسلط الضوء على مفهوم الشمول المالي وإظهار أهدافه وأهميته بالنسبة للاقتصاديات، وأبعاده ومؤشرات قياسه بالإضافة إلى أهم المؤسسات الدولية المعنية بوضع مبادئ الشمول المالي، كما تم التطرق إلى واقع الشمول المالي في الدول العربية وبالتحديد دولة الامارات العربية المتحدة التي تعتبر نموذجا ناجحا في العالم العربي في هذا المجال، وتوصلت الدراسة في الأخير أن درجة الشمول المالي في دولة الامارات تبلغ 85%.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، الخدمات المالية، القطاع المصرفي، الامارات.

تصنيفات JEL : G29، G20،G21، O53.

Abstract:

Financial inclusion has become one of the basic necessities in every country From the world due to the recent digital technological developments in the banking and financial field and the increasing need of individuals and institutions for financial services and products, This study comes to shed light on the concept of financial inclusion and to show its objectives and importance to economies, its dimensions and indicators for measuring it, in addition to the most important international institutions concerned with setting the principles of financial inclusion , The reality of financial inclusion was also addressed in Arab countries, specifically the United Arab Emirates, which is a successful model in the Arab world in this area, Finally the study found that the degree of financial inclusion in the UAE is 85%

key words : Financial Inclusion, Financial Services, The banking sector, UAE.

JEL Classification Cods : G29,G20, G21, O53.

المؤلف المرسل: بلغربي فاطيمة ، **الإيميل:** Fatima.belgharbi@univ-tiaret.dz

المقدمة:

أصبح الشمول المالي يحتل حيزا كبيرا من اهتمام الأنظمة المالية في جل دول العالم وذلك لما له من أهمية كبيرة في توفير الوقت والجهد وتسهيل المعاملات المالية بين مختلف فئات المجتمع من أفراد ومؤسسات، والاهتمام المتزايد بالشمول المالي ليس بالأمر الجديد ولكن يمكن القول أنه زادت أهميته مع التطورات الكبيرة التي يعرفها العالم في مختلف المجالات سواء كانت التكنولوجية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو حتى الصحية منها، وتتمثل الغاية الأساسية من الشمول المالي في وصول الخدمات المالية المختلفة إلى الفئات التي لا تتعامل مع البنوك والتي تعاني من نقص في التمويل، ويؤمن لهم إمكانية الاستفادة من الخدمات المالية بشكل دائم ومستديم بحيث يساعد الشمول المالي على تحقيق نمو اقتصادي مستدام، كما أن تطبيق الدول للشمول المالي يتطلب منها إزالة جميع الحواجز أمام العرض والطلب على الخدمات المالية والمصرفية، ومن هذه العوائق التي تحول دون استفادة الأفراد من الخدمات المالية ارتفاع تكاليف فتح الحسابات، ومتطلبات التوثيق للخدمات والمنتجات المالية والمصرفية وقلة الوعي المالي، وقلة الثقافة المالية.

والدول العربية كغيرها من الدول سعت إلى تطبيق الشمول المالي على أنظمتها المالية والمصرفية من أجل الوصول إلى الهدف المنشود دائما ألا وهو تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية وشاملة، ولكن الملاحظ أن درجة تمكن الدول العربية من تطبيق الشمول المالي تختلف من دولة إلى أخرى وهذا راجع إلى أسباب مختلفة منها ما هو متعلق بدرجة التطور الاقتصادي في كل دولة ومنها ما يرتبط بالأوضاع السياسة ومدى توفر البنية التحتية المصرفية إلى غيرها من الأسباب التي عرقلت مسار تطبيق الشمول المالي، هذا من جانب ولكن في نفس الشق نجد أن الدول الخليجية الستة (الامارات، السعودية، البحرين، قطر، الكويت، سلطنة عمان) تمكنت من تحقيق درجات عالية من مستويات الشمول المالي.

مشكلة الدراسة: مما سبق يمكن طرح الاشكال التالي: كيف يمكن للدول العربية تطبيق شمول مالي قوي يُمَكن من المساهمة في ارتفاع معدلات التنمية الاقتصادية؟

الفرضيات:

- إن الدول العربية لا تزال بعيدة نسبيا عن الوصول إلى درجات عالية من الشمولية المالية بما يحقق استفادة جل أفراد المجتمع من الخدمات المالية والمصرفية؛
- إن تطبيق الشمول المالي في الدول العربية يتطلب إنشاء بنية تحتية مصرفية تمتد إلى كل المناطق في حدود الدولة الواحدة؛
- إن الشمول المالي يمكن أن يلعب دورا فعال في المساعدة على تحقيق تنمية اقتصادية شاملة؛
- دولة الامارات العربية المتحدة تعتبر نموذجا ناجحا في العالم العربي في مجال تطبيق الشمول المالي،

أهمية الدراسة: تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية الشمول المالي والدور الذي أصبح يلعبه في الأنظمة الاقتصادية العالمية، وتأتي هذه الورقة البحثية لمعرفة مدى نجاح الدول العربية في اللحاق بالركب الاقتصادي العالمي من خلال مدى تمكنها من تطبيق الشمول المالي في أنظمتها المالية والمصرفية.

أهداف الدراسة: تتمثل أهداف هذه الدراسة في معرفة مستوى الشمول المالي بالدول العربية بصفة عامة وفي دولة الامارات العربية المتحدة بوجه خاص.

منهجية الدراسة: تم الاعتماد في هذه الدراسة على الأسلوب الوصفي التحليلي كمنهجية أساسية من خلال الرجوع إلى مختلف الأدبيات النظرية، وكذا البيانات الاحصائية ذات الصلة بإشكالية البحث والعمل على التحليل المرتكز على المعلومات المتوفرة حول موضوع الدراسة.

الدراسات السابقة:

- دراسة غريب الطاوس، دريد حنان، **استراتيجيات تعزيز الشمول المالي في الدول العربية –دراسة بعض التجارب العربية–** ، مقال منشور في مجلة الجزائرية للاقتصاد والتسيير، مجلد 15، العدد 01، 2021، حيث عالجت هذه الدراسة وضع الشمول المالي في الدول التالية: لبنان، سلطنة عمان، الأردن، قطر، المملكة المغربية، وهدفت هذه الدراسة إلى تحليل وتقييم واقع الشمول المالي في الدول العربية من خلال مؤشر استخدام الحسابات في المؤسسات المالية الرسمية، مؤشر الادخار ومؤشر الاقتراض وقد توصلت الدراسة في الأخير إلى أن المنطقة العربية تسجل أدنى مستويات الشمول المالي في العالم وذلك وفقا للمؤشرات سابقة الذكر، كما بينت هذه الدراسة أن هناك تفاوت بين الدول العربية في مستويات الشمول المالي حيث توصلت الباحثتان أن دول مجلس التعاون الخليجي حققت نتائج طيبة في هذا المجال مقارنة مع باقي الدول العربية؛

- دراسة رفيقة صباغ، سليمة غرزي، **الشمول المالي في الدول العربية..واقع وأفاق**، مقال منشور في مجلة أبعاد اقتصادية المجلد 10، العدد02، سنة 2020، حيث عالجت هذه الدراسة واقع الشمول المالي في الدول العربية بصفة عامة دون التركيز على دولة واحدة وتوصلت هذه الدراسة في الأخير إلى أن مستوى الشمول في الدول العربية سجل أدنى المستويات في العالم حيث بلغت نسبة السكان البالغين الذين يمتلكون حسابات لدى المؤسسات المالية 20% من المجموع وهي أدنى نسبة مقارنتا مع المعدلات المسجلة في الدول النامية الأخرى؛

- وتتمثل القيمة المضافة في دراستنا بالتركيز على واقع الشمول المالي في دولة الامارات العربية المتحدة باعتبارها تحتل المرتبة الأولى عربيا من حيث مؤشرات الشمول المالي العالمية وبالتالي يمكن الاستفادة من تجربتها.

1- تأصيل نظري حول الشمول المالي

1-1- نشأة الشمول المالي: ظهر مصطلح الشمول المالي لأول مرة في العام 1993 في دراسة ليشون وثرفت عن الخدمات المالية في جنوب شرق انجلترا، تناول فيها أثر إغلاق فرع أحد البنوك على وصول سكان المنطقة فعليا للخدمات المصرفية، وخلال تسعينات القرن الماضي ظهرت العديد من الدراسات المتعلقة بالصعوبات التي تواجه بعض فئات المجتمع في الوصول إلى خدمات المصرفية، وفي سنة 1999 استخدم مصطلح الشمول المالي لأول مرة بشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوفرة، وتجدر الإشارة هنا إلى ضرورة التفريق بين التخلي الاختياري عن السعي وراء استخدام المنتجات والخدمات المالية بسبب انعدام الحاجة لها، أو لأسباب ثقافية و/أو عقائدية، وبين عدم استخدامها بسبب عدم توفرها أو بسبب عدم القدرة على امتلاكها، وينحصر اهتمام المعنيين بالشمول المالي في استهداف من تم اقصائهم بشكل قصري من الشمول المالي وإيجاد السبل

الكفيلة بالتغلب على أسباب وعوامل الاقصاء، ولا يهتم بمن اختاروا إقصاء أنفسهم عن استخدام المنتجات والخدمات المالية. (غزال و بركات، 2020، صفحة 47)

وازداد الاهتمام الدولي بالشمول المالي في أعقاب الأزمة المالية العالمية سنة 2008 وتمثل ذلك بالتزام الحكومات المختلفة بتحقيق الشمول المالي من خلال تنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات المالية وتمكينهم من استخدامها بالشكل الصحيح بالإضافة إلى ذلك حث مزودي الخدمات المالية على توفير خدمات متنوعة ومبتكرة وبتكلفة منخفضة وتبنت مجموعة العشرين هدف الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسية في أجندة التنمية الاقتصادية والمالية، واعتبر البنك الدولي تعميم الخدمات المالية وتسهيل وصول جميع فئات المجتمع إليها ركيزة أساسية من أجل محاربة الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك، وسنة 2013 أطلقت مجموعة البنك الدولي البرنامج العالمي للاستفادة من روح الابتكار من خلال تعميم الخدمات المالية مع تركيز إضافي على أنظمة الدفع ومدفوعات التجزئة المبتكرة، كما أطلقت العديد من المؤسسات العالمية مثل المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء ومؤسسة التمويل الدولية برامج تعمل على تحقيق الشمول المالي. (حسيني، 2020، صفحة 99)

1-2- تعريف الشمول المالي: يوجد العديد من التعاريف المتعلقة بالشمول المالي حيث تم تعريفه من قبل العديد من الهيئات والمنظمات على النحو التالي:

عرفت مجموعة العشرين (G20) ومؤسسة التحالف العالمي للشمول المالي (AFI) الشمول المالي بأنه تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع وبما يشمل الفئات المهمشة والميسورة للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم، بحيث تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة. (يسعد و آخرون، 2021، صفحة 401)

ويعرف مجلس محافظ المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية الشمول المالي على أنه إتاحة كافة الخدمات المالية واستخدامها من مختلف فئات المجتمع بمؤسساته وأفراده من خلال القنوات الرسمية، بما في ذلك حسابات التوفير المصرفية، وخدمات الدفع والتحويل التمويل والائتمان، وابتكار خدمات مالية أكثر ملائمة بأسعار تنافسية. (غربي و آخرون، 2021)

بينما تعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي (INFE) الشمول المالي بأنه العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة في الوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة، من خلال تطبيق مناهج مبتكرة تشمل التوعية والتثقيف المالي، وذلك بهدف تعزيز الرفاهية المالية والاندماج الاجتماعي والاقتصادي. (غريب و دريد، 2021، صفحة 181)

كما يعرف الشمول المالي حسب صندوق النقد الدولي بالاشتراك مع المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء بأنه الحالة التي تعكس قدرة الأفراد والشركات، بما فيهم ذوي الدخول المنخفضة وصغار السن في الوصول إلى الاستفادة من مصفوفة متكاملة من الخدمات المالية ذات الجودة العالية (المدفوعات، التحويلات، المدخرات، الائتمان والتأمين) والمقدمة من قبل مجموعة متنوعة من مقدمي تلك الخدمات بطريقة سهلة ومستدامة، في ظل بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة. (بوزانة و حمدوش، 2021، صفحة 74)

1-3- أهداف الشمول المالي: ترى المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء والبنك الدولي أن بناء نظام مالي شامل هو الطريق الوحيد للوصول إلى الفقراء ومحدودي الدخل، وذلك لتحقيق أهداف الشمول المالي وهي كالتالي: (كركار، 2019، الصفحات 364-365)

تعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية، لتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية؛

- تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وخاصة الفقراء منهم؛
- تعزيز مشاريع العمل الحر والنمو الاقتصادي؛
- خفض مستويات الفقر وتحقيق الرخاء والرفاه الاقتصادي؛

1-4- أهمية الشمول المالي: أصبح إدماج الشمول المالي أولوية بالنسبة لصانعي السياسات والهيئات التنظيمية ووكلات التنمية على مستوى العالم لأسباب التالية: (فضيل، 2020، صفحة 476)

- تم تحديد الشمول المالي كعامل تمكيني لسبعة من أهداف التنمية المستدامة؛
- التزمت مجموعة العشرين بتعزيز الشمول المالي في جميع أنحاء العالم وأكدت من جديد التزامها بتطبيق المبادئ العليا لمجموعة 20 للدمج المالي الرقمي؛
- تعتبر مجموعة البنك الدولي أن الشمول المالي عنصر تمكين رئيسي للحد من الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك، وطرح هدف عالمي طموح للوصول إلى الموارد المالية؛
- ثبت وجود علاقة وثيقة بين الاندماج المالي والاستقرار المالي والنمو الاقتصادي من الصعب تصور متانة الاستقرار بينما جزء كبير من السكان والشركات مستبعد ماليا من النظام الاقتصادي؛
- يعزز الاندماج المالي التنافس بين المؤسسات المالية من خلال العمل على التنوع والجودة في منتجاتها من أجل جذب أكبر عدد من العملاء والمعاملات، والدخول في قانونية بعض القنوات غير الرسمية؛
- يُمَكن الشمول المالي من الدمج الاجتماعي وذلك بزيادة الاهتمام بالسكان ذوي الدخل المنخفض، مع اهتمام خاص بالمرأة كما يتيح إمكانية الوصول للأفراد، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإدماجها في القطاع المالي الرسمي من خلال الخدمات المالية، مما يجعل هذه الأخيرة متاحة للفئات المهمشة، وهو ما يساهم في النمو وبالتالي الحد من الفقر وتحسين توزيع الدخل، والارتفاع في مستوى المعيشة؛

1-5- أبعاد الشمول المالي ومؤشرات قياسه: أنشأ البنك الدولي قاعدة بيانات جديدة للشمول المالي تتضمن عرض مؤشر الاشتمال المالي العالمي الجديد (Global Findex) والذي يستخدم لقياس مستوى استخدام ألاف الأفراد البالغين للخدمات المالية والمصرفية ويعد مؤشر الاشتمال المالي العالمي مصدر البيانات العالمي الذي يُمكن من خلاله إجراء مقارنة دولية وإقليمية.

الجدول(01): أبعاد الشمول المالي ومؤشرات قياسه حسب البنك الدولي

البعد	مؤشرات قياسه
استخدام الحسابات المصرفية	– نسبة البالغين الذين لهم حساب مالي في المؤسسات الرسمية مثل البنوك، ومكاتب البريد، ومؤسسات التمويل الصغرى؛ – الغرض من الحسابات (شخصية أو تجارية)؛ – عدد المعاملات (الايداع والسحب)؛ – طريقة الوصول إلى الحسابات المصرفية (مثل أجهزة الصراف الآلي، فروع البنك)؛
الادخار	– النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بالادخار خلال 12 شهر الماضية باستخدام المؤسسات المالية الرسمية (مثل البنوك ومكاتب البريد وغيرها)؛ – النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بالادخار خلال 12 شهر الماضية باستخدام مؤسسة توفير غير رسمية أو أي شخص خارج الأسرة؛ – النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلاف ذلك (على سبيل المثال في المنزل) خلال 12 شهر الماضية؛
الاقتراض	– النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في 12 شهر الماضية من مؤسسة مالية رسمية؛ – النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في 12 شهر الماضية من مصادر تقليدية غير رسمية بما في ذلك الاقتراض من الأسرة والأصدقاء؛
المدفوعات	– النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمي لتلقي الأجور أو المدفوعات الحكومية في 12 شهر الماضية؛ – النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمي لتلقي أو إرسال الأموال إلى أفراد الأسرة الذين يعيشون في أماكن أخرى خلال 12 شهر الماضية؛ – النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا الهاتف المحمول لدفع فواتير أو إرسال أو تلقي أموال في 12 شهر الماضية؛
التأمين	– النسبة المئوية للبالغين الذين يقومون بتأمين أنفسهم؛ – النسبة المئوية للبالغين الذين يعملون في الزراعة والغابات أو صيد الأسماك ويقومون بتأمين أنشطتهم (محاصيلهم ومواشيهم) ضد الكوارث الطبيعية (هطول الأمطار والعواصف)؛

المصدر: جلال الدين بن رجب (2018) احتساب مؤشر مركب الشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية، دراسة صادرة عن صندوق النقد العربي، الامارات، ص 3- 4 .

1-6- سياسات الشمول المالي: وضعت المؤسسة الألمانية للتعاون التقني ستة سياسات فعالة للشمول المالي، حيث أن هذه السياسات من شأنها تحسين طرق وصول الفقراء للخدمات المالية عبر قنوات مختلفة، كما أنها تلعب دورا محوريا في تمكين الشمول المالي، وتتمثل أهم هذه السياسات فيما يلي:

1-6-1- الوكيل البنكي: لقد أثبتت سياسات تعاقد البنوك مع نقاط البيع بالتجزئة غير المصرفية كوكلاء للخدمات المالية نجاحا كبيرا في تحسين الشمول المالي لاسيما في ظل استخدام التكنولوجيا التي توفر العديد من الحواجز وتدني الكثير من المخاطر؛

1-6-2- الدفع عبر وسائل الاتصال المحمول: والتي تفتح أفاقا جديدة لتوصيل الخدمات للفقراء من خلال تقليل التكاليف وتسهيل المعاملات وبالتالي جذب فئة جديدة من غير المتعاملين مع البنوك؛

1-6-3- إصلاح البنوك الحكومية: تلعب البنوك الحكومية دورا هاما في القطاع المصرفي وفي تحسين توصيل الخدمات المالية للفقراء، لذلك لجأ بعض صناع القرار لإصلاح هذه البنوك بتحسين ربحيتها وشكلها بدلا من إعادة هيكلتها كليا؛ (سفاري و بن داية، 2021، الصفحات 75-76)

1-6-4- تنويع مقدمي الخدمات: اعتمد صناع القرار استراتيجيات تنظيمية ورقابية مختلفة لإدارة مخاطر تراخيص مجموعة واسعة من المؤسسات لتقديم خدمات تأمينية وايداعية، تدعى باستراتيجيات التكيف مع الأنظمة المصرفية الخاصة بالتمويل الأصغر وتشمل تراخيص متخصصة للمؤسسات العاملة في مجال الايداع الصغير، تراخيص بنكية للتحويلات البنكية للمنظمات غير الحكومية بالإضافة إلى تراخيص المؤسسات المالية غير المصرفية؛

1-6-5- حماية المستهلك: تباين المعلومات بين المستهلكين والبنوك فيما يتعلق بالمنتجات والخدمات المالية يضع هؤلاء العملاء في دائرة سلبية، يتعاظم هذا الخلل عندما يكون العملاء لديهم خبرة قليلة في حين أن الخدمات المالية تكون أكثر تعقيدا، ومنه فإن التقدم بالشمول المالي يحمل خطر وجود المزيد من العملاء الضعفاء وعديمي الخبرة، تتأكد العديد من المؤسسات المالية أن العملاء يتلقون الخدمة بشكل جيد لكن بعضهم أساءوا ميزة استخدام المعلومات لزيادة أرباحهم على حساب العملاء الذين هم مثقلون بالديون أو ليس لديهم تأمين أو عائد على استثماراتهم؛

1-6-6- سياسية الهوية المالية: في معظم البلدان يتم تقديم المعلومات الائتمانية فقط لبعض القروض ويتم إعفاء العملاء الفقراء من معلومات تقليل فوائد خفض التكاليف المقدمة من سجلات الائتمان والأهم من ذلك أن بعض العملاء لا يوجد لديهم الوثيقة الشخصية المطلوبة لفتح حساب، بدأ صناع القرار في معالجة العوائق التي تحول دون وصول العملاء للخدمات المالية بواسطة تضييق الفجوة بين الوثائق المرتبطة بحسابات البنوك وبين جودة الوثائق المنتشرة بين العملاء ذوي الدخل المنخفض، ونتيجة لذلك هذه السياسات تزود العملاء ذوي التاريخ المالي، وتقوم بتحويل تاريخ معاملاتهم المالية إلى الأصول المالية التي يمكن استخدامها للاستفادة من الخدمات المصرفية والائتمانية الأخرى. (شنبي و بن لخضر، 2019، الصفحات 112-113)

1-7- المؤسسات العالمية المعنية بوضع معايير الشمول المالي: تمثل الشركة العالمية للاشتمال المالي (GPFI) المنبر الرئيسي لتنفيذ خطة عمل مجموعة العشرين (G20) بشأن الشمول المالي، وتقوم المجموعة بإدماج شركاء من القطاع الخاص والمجتمع المدني وغيرها من الجهات من بلدان مجموعة العشرين والبلدان الأخرى، وتترأسها دول (الترويكا) الثلاث في مجموعة العشرين وهي كوريا، فرنسا، والمكسيك ويتمثل الشركاء التنفيذين لهذه الشراكة العالمية فيما يلي: التحالف العالمي من أجل الاشتمال المالي (AFI)، والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP) ، ومؤسسة التمويل الدولية (IFC)، بالإضافة إلى عدد من الهيئات العالمية والتي تهتم بشكل متزايد بتحقيق الاشتمال المالي وذلك بدعم وتشجيع من حكومات الأعضاء ومجموعة الخبراء المعنية بالاشتمال المالي التابعة لمجموعة العشرين، والشراكة العالمية للاشتمال المالي التي خلفتها، والمستشارة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة لشؤون التمويل الشامل، ومجموعة البنك الدولي وهذه الهيئات هي: (فلاق و وأخرون، 2019، الصفحات 3-4)

- لجنة بازل للرقابة المصرفية (BCBS)؛
- لجنة نظم المدفوعات والتسويات (CPSS)؛

- مجموعة العمل المالي (FATF)؛
- الجمعية الدولية لضمان الودائع (IADI)؛
- الاتحاد الدولي للمشرفين على شركات التأمين (IAIS)؛
- المنظمات الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO)؛

والتي لها دور هام في سلامة ومتانة النظام المالي، وهي تعتبر من المؤسسات الدولية المسؤولة عن تحقيق وتوسيع نطاق الاشتمال المالي.

2- علاقة الشمول المالي بالتنمية الاقتصادية

2-1- مفهوم التنمية الاقتصادية: هناك العديد من التعاريف المتعلقة بالتنمية الاقتصادية يمكن ذكرها كما يلي:

إن التنمية عملية حضارية شاملة لمختلف أوجه النشاطات في المجتمع بما يحقق رفاهية الانسان وكرامته، والتنمية أيضا بناء للإنسان وتحرير له وتطوير لكفاءته وإطلاق لقدراته للعمل والبناء، والتنمية كذلك اكتشاف لموارد المجتمع وتنميتها والاستخدام الأمثل لها من أجل بناء الطاقة الانتاجية القادرة على العطاء المستمر. (قربوع، 2009، صفحة 12)

كما تم تعريف التنمية الاقتصادية على أنها تمثل ذلك التوسع الاقتصادي المقصود الذي يحدث بتدخل الدولة ويتطلب تغيير الهيكل الاقتصادي للمجتمع وعليه فإنه يمكن القول أنها انبثاق ونمو كل الامكانيات والطاقات الكامنة في كيان معين بشكل كامل ومتوازن سواء كان هذا الكيان هو فرد أو جماعة أو مجتمع. (أمريو و صخري، 2021، صفحة 500)

وتعرف التنمية الاقتصادية على أنها تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية أفضل ورفع مستويات الانتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل، هذا فضلا عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع على مر الزمن، وهي التي تحقق تغيرات اقتصادية في مختلف المجالات اجتماعيا، تنظيميا وكميا من تحسين وسائل النقل والمواصلات، الصحة، التعليم، نمو السكان، دخل الفرد من رأس المال، انتاجية العمل، معدل الادخار، توزيع الدخل القومي. (بن حمودة، بدون سنة، الصفحات 28-29)

2-2- دور الشمول المالي في تحقيق التنمية الاقتصادية: كشفت مجموعة متزايدة من البحوث أن هناك منافع إنمائية عديدة يمكن تحقيقها من الشمول المالي، لاسيما من استخدام الخدمات المالية الرقمية بما فيها الخدمات المالية عبر الهواتف المحمولة وبطاقات الدفع، وغيرها من تطبيقات التكنولوجيا المالية، ورغم تفاوت الشواهد إلى حد ما، فإنه حتى الدراسات التي لم تتوصل إلى نتائج إيجابية تشير غالبا إلى إمكانية تحقيق نتائج أفضل من خلال إيلاء اهتمام كبير للاحتياجات المحلية، ويمكن تحقيق منافع واسعة النطاق من الشمول المالي، فعلى سبيل المثال أظهرت دراسات أن الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول، التي تسمح للمستخدمين بحفظ الأموال وتحويلها من خلال الهاتف المحمول يمكن أن تساعد في تحسن إمكانيات كسب الدخل وبالتالي تحد من الفقر وتوصلت دراسة في كينيا إلى أن إتاحة الحصول على هذه الخدمات حققت منافع كبيرة لاسيما للنساء، فقد مكن ذلك للأسر التي تعولها النساء من زيادة مدخراتها بأكثر من الخمس وسمح لنحو 185 ألف امرأة بترك العمل بالزراعة وإنشاء مشاريع أو أنشطة تجارة التجزئة وساعد في تقليص نسبة الفقر المدقع بين هذه الأسر المعيشية بواقع 22 %.

ويمكن للخدمات المالية الرقمية أن تساعد الأفراد أيضا على إدارة المخاطر المالية من خلال تسهيل جمع الأموال من الأصدقاء والأقارب البعيدين في الأوقات الصعبة، وفي كينيا توصل باحثون إلى أنه عند حدوث انخفاض غير متوقع في الدخل، لم يقم مستخدمو الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول بتقليص الانفاق على أسرهم، فيما قام غير المستخدمين ومن يعانون من ضعف إمكانية الوصول إلى شبكة هذه الخدمات بخفض مشترياتهم من الغذاء والمواد الأخرى بنسبة تتراوح من 7% إلى 10% . (ديميرجوتش-كونت و أخرون، 2017، الصفحات 1-2)

بالإضافة إلى ذلك يمكن أن تقلل الخدمات المالية الرقمية من تكلفة استلام المدفوعات، ففي برنامج للإغاثة مدته خمسة أشهر في النجير، أدى التحول إلى إرسال الدفعة الشهرية من الاعانات الاجتماعية الحكومية عبر الهواتف المحمولة، بدلا من دفعها نقدا إلى توفير 20 ساعة في المتوسط على المستفيدين، وهي إجمالي مدة الانتقال والانتظار لاستلام الدفعات، كما يمكن أن تساعد الخدمات المالية الناس على تراكم المدخرات وزيادة الانفاق على الضروريات فبعد تزويد البائعين في أسواق كينيا، لاسيما النساء بحسابات ادخار ارتفعت مدخراتهم وزاد استثمارهم في مشاريعهم بواقع 60% وزاد انفاق الأسر التي تعولها نساء في النيبال على الأغذية بنسبة 15% وعلى التعليم بنسبة 20% وذلك بعد حصولهم على حسابات ادخار مجانية، وارتفع انفاق المزارعين في ملاوي الذين كانوا يودعون مكاسبهم في حسابات للادخار على المعدات الزراعية بنسبة 13% كما زادت قيمة محاصيلهم بواقع 15%.

وبالنسبة للحكومات فالتحول من المدفوعات النقدية إلى الرقمية يمكن أن يحد من الفساد ويحسن مستوى الكفاءة.

3- تجربة دولة الامارات في تطبيق الشمول المالي

3-1- موقع الدول العربية من تطبيق الشمول المالي: يمكن تصنيف دول العالم العربي إلى ثلاث فئات متجانسة تقريبا (مع ملاحظة أن هذا التصنيف يتغير تزامنا مع كل صدور لمؤشر محدث: (بن موسى و قمان، 2019، صفحة 11)

3-1-1- الفئة الأولى دول ذات معدلات شمول مالي مرتفعة: دول مجلس التعاون الخليجي الستة (الامارات، الكويت، سلطنة عمان، قطر، السعودية، البحرين) وهي دول ذات معدلات شمول مالي مرتفعة، حيث تفوق نسبة ملكية الحسابات في هذه الدول المعدل العالمي البالغ 67% .

3-1-2- الفئة الثانية دول ذات معدلات شمول مالي متوسطة: تشمل كلا من الجزائر، مصر، الأردن، لبنان، ليبيا، فلسطين، تونس، المغرب، وهي دول ذات معدلات شمول مالي متوسطة تتراوح بين 24 %– 62% ،حيث بلغت على التوالي سنة 2017: 43%، 42%، 45%، 66%، 25%، 37%، 28% .

3-1-3- الفئة الثالثة دول ذات معدلات شمول مالي منخفضة: تشمل كلا من العراق، موريتانيا، السودان، اليمن، جيبوتي، والصومال وهي دول ذات معدلات شمول مالي أقل من 24 %.

3-2- تطبيق الشمول المالي في الامارات : بدأت دولة الإمارات العربية المتحدة تنفذيها لاستراتيجيات جديدة شاملة من أجل زيادة الشمول المالي في الامارات وبشكل خاص للمشروعات المتوسطة والمشروعات الصغيرة، حيث تولي حكومة الإمارات اهتماماً خاصاً لقطاع المشاريع الصغيرة، انطلاقاً من إيمانها بقدرته على دعم جهود الدولة التنموية والاقتصادية من خلال خلق مزيد من فرص العمل، إلى جانب دوره في ضمان الاستقرار الاجتماعي، على أثر تطوير الدولة لبرامج وسياسات جديدة من شأنها

توفير الوسائل والسبل المناسبة المشجعة والممكنة لرواد الأعمال، شاملة البنية المالية التحتية والأطر التشريعية، حيث قامت الإمارات بإنشاء هيئة جديدة تسمى سوق المال، وهي تتيح فرصة المقارنة للمقترضين بين منتجات التأمين، والتأجير، والبطاقات الائتمانية، ومنتجات أخرى للمشاريع المتوسطة والصغيرة، ولدى الإمارات مجال واعد يهدف إلى تطوير المنصات المصرفية المفتوحة بتمكين أطراف ثالثة من الحصول على البيانات الخاصة بعملاء البنك بموافقتها لتوفير المزيد من المنتجات المالية. (https://www.vapulus.com/ar)

ومن بين الإجراءات المتخذة في هذا المجال نذكر ما يلي:

- يقوم اتحاد مصارف الإمارات المتمثل في 58 مصرف عامل بالدولة على تمكين الأفراد في المجتمع من الاستمتاع بفرص الاستفادة من الخدمات المالية المقدمة من البنوك، عن طريق التنسيق مع البنوك الأعضاء جميعها، لتمكين أكبر شريحة من الأفراد الوصول إلى الخدمات المالية بكل يسر، بغض النظر عن ما تواجهه من تحديات مثل اختلاف التركيبة السكانية وتنوع مستويات المعيشة والتعليم؛

- شرعت الدولة في اتخاذ خطى واسعة في اتجاه تفعيل وتحسين بيئة تتلاءم مع الشمول المالي في الامارات فمثلا يمتلك معظم البالغين العاملين بقطاعات الاقتصاد عدة حسابات إيداع مصرفية؛

- تعمل الدولة على دعم كافة المعايير الرقابية والتنظيمية عالية الجودة في المصارف داخل دولة الإمارات، وتشجيع الابتكار في التقنيات الجديدة التي من شأنها تسهيل عمليات الوصول للخدمات المصرفية والمنتجات المالية، وتقييمها بشكل مستمر، إلى جانب تشجيع المنافسة بين المصارف في تقديم منتجاتها المالية، والتي تدعم تحقيق الشمول المالي؛

3-3- الشمول المالي في دولة الامارات العربية المتحدة: تحتل دولة الإمارات العربية المتحدة اليوم المرتبة الأولى عربيا والثالثة والثلاثين عالميا في مؤشر البنك الدولي للشمول المالي، وكان للقطاع المصرفي دور كبير في وصولها إلى هذا المستوى، لما قدّمه من إسهامات في نمو الاقتصاد الوطني والناتج المحلي، ما جعله شريكا رئيسيا في التنمية الاقتصادية والمالية.

3-3-1- هيكلة القطاع المصرفي الاماراتي: وصل العدد الاجمالي للبنوك التجارية المرخصة في دولة الامارات إلى 58 بنك (21 بنكا وطنيا و37 بنكا أجنبيا، من بينها 10 بنوك تقدم خدمات مصرفية للشركات) وعلاوة على ذلك فإن الحاجة إلى الجدوى التشغيلية والحد من الانفاق قد أدى إلى الاعتماد على الرقمنة مما أدى إلى انخفاض عدد فروع البنوك من 656 فرع في نهاية عام 2019 إلى 541 فرع في نهاية عام 2020 ، في حين انخفض عدد موظفي البنوك بمقدرا 2193 ليصل إلى 33444 موظفا بنهاية عام 2020. (https://uabonline.org/ar)

3-3-2- تطورات البيانات والمؤشرات المالية للقطاع المصرفي الإماراتي:

- **ودائع البنوك سنة 2020** : ارتفعت ودائع المقيمين 89.3% من إجمالي الودائع بنسبة 2 % على أساس سنوي، ويرجع ذلك بالأساس إلى زيادة ودائع القطاع الخاص بنسبة 4% (42.2 مليار درهم) بالإضافة إلى ارتفاع ودائع الكيانات المرتبطة بالحكومة بنسبة 3.9 % (9.5 مليار درهم) وفي الوقت نفسه انخفضت ودائع غير المقيمين 10.7% من إجمالي الودائع بنسبة 8.6 (19مليار درهم).

الجدول(02): إجمالي الودائع في بنوك الامارات (مليار درهم)

البند	ديسمبر 2018	ديسمبر 2019	ديسمبر 2020
ودائع البنوك	1.756	1.870	1.885
(نسبة التغير على أساس سنوي %)	7.9	6.5	0.8
ودائع المقيمين	1.542	1.649	1.682
(نسبة التغير على أساس سنوي %)	7.4	6.9	2
قطاع الحكومة	290	303	287
(نسبة التغير على أساس سنوي %)	36.9	4.4	-4.6
الكيانات المرتبطة بالحكومة	207	244	255
(نسبة التغير على أساس سنوي %)	8.1	17.7	3.9
القطاع الخاص	1.009	1.058	1.100
(نسبة التغير على أساس سنوي %)	0.8	4.8	4
المؤسسات المالية غير المصرفية	36	44	40
(نسبة التغير على أساس سنوي %)	14.1	24.8	9.9
ودائع غير المقيمين	213	221	202
(نسبة التغير على أساس سنوي %)	11.3	3.7	-8.6

المصدر: مصرف الامارات العربية المتحدة المركزي.

وتشيير البيانات بحسب نوع البنوك إلى أن ودائع البنوك التقليدية والبنوك الاسلامية بلغت 78.2% و21.8% بينما مثلت حصة ودائع البنوك الوطنية والأجنبية 87.7% و12.3% على التوالي، وبلغ مستوى إجمالي الأصول السائلة لدى البنوك في نهاية شهر ديسمبر 2020 ما مقداره 474.2 مليار درهم، أي زيادة 18.3 مليار درهم مقارنة بنهاية عام 2019 (زيادة بنسبة 4%).

- **أصول وإئتمان البنوك:** خلال سنة 2020 ارتفع إجمالي الأصول بنسبة 3.4% وزاد إجمالي الائتمان بنسبة 1.2 %بالإضافة إلى ذلك ارتفع الائتمان المحلي بنسبة 0.3% وهو ما يرجع أساسا إلى ارتفاع الائتمان الممنوح للكيانات المرتبطة بالحكومة بنسبة 18.7% (34.6 مليار درهم) بينما انخفض الائتمان الممنوح لكل من الحكومة والقطاع الخاص.

الجدول(03): الأصول والائتمان في بنوك الامارات (مليار درهم)

البند	ديسمبر 2018	ديسمبر 2019	ديسمبر 2020
مجموع الأصول	2.867	3.086	3.188
(نسبة التغير على أساس سنوي %)	6.5	7.6	3.4
اجمال الائتمان	1.656	1.759	1.779
(نسبة التغير على أساس سنوي %)	4.8	6.2	1.2
الائتمان المحلي	1.509	1.594	1.597
(نسبة التغير على أساس سنوي %)	3.9	5.6	0.3
الحكومة	192	258	252
(نسبة التغير على أساس سنوي %)	9.2	34.9	-2.1

الكيانات المرتبطة بالحكومة	168	185	220
(نسبة التغير على أساس سنوي %)	-2.6	9.9	18.7
القطاع الخاص	1.130	1.135	1.108
(نسبة التغير على أساس سنوي %)	4	0.4	-2.3
المؤسسات المالية غير المصرفية	20	16	17
(نسبة التغير على أساس سنوي %)	7.5	-19.5	8.5
الائتمان الأجنبي	147	165	182
(نسبة التغير على أساس سنوي %)	15	12.6	9.8

المصدر: مصرف الامارات العربية المتحدة المركزي.

ويشير التحليل بحسب نوع البنوك إلى أن حصة البنوك الاسلامية بنهاية عام 2020 كانت 18.9% من إجمالي الأصول و22 %من إجمالي التمويل في النظام المصرفي، بينما بلغت حصة البنوك الأجنبية 12.6% من إجمالي الأصول و 10.2% من إجمالي الائتمان و هذا على أساس سنوي، في حين ارتفع إجمالي أصول البنوك الوطنية بنسبة 3.6 % وزاد إجمالي أصول البنوك الأجنبية بنسبة 1.9% .

- **الاقراض في البنوك الاماراتية حسب النشاط الاقتصادي:** في سنة 2020 ارتفع الاقراض المصرفي للمشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بمقدار 3.3 مليار درهم ليصل إلى 92.8 مليار درهم بزيادة 3.7 %عن مستواه في نهاية عام 2019.

الجدول(03): الاقراض حسب النشاط الاقتصادي

البند	ديسمبر 2019	ديسمبر 2020
الاجمالي	1.593	1.597
(نسبة التغير على أساس سنوي %)	5.5	0.3
البناء والعقارات	311	328
(نسبة التغير على أساس سنوي %)	-1.4	5.3
التجارة	153	139
(نسبة التغير على أساس سنوي %)	-0.9	-9.2
النقل التخزين والاتصالات	57	85
(نسبة التغير على أساس سنوي %)	10.8	48.6
الصناعة التحويلية	80	74
(نسبة التغير على أساس سنوي %)	4.5	-8.6

المصدر: مصرف الامارات العربية المتحدة المركزي.

ويشير الاقراض حسب النشاط الاقتصادي إلى أن أعلى زيادة سنوية كانت في النقل والتخزين والاتصالات (48.6% أو 27.7 مليار درهم) تليها الانشاءات والعقارات (5.3% أو 16.4 مليار درهم) ومع ذلك انخفض الاقراض التجاري بنسبة 9.28% (13.9 مليار درهم) تلاه انخفاض الائتمان الموجه لقطاع الصناعة التحويلية بنسبة 8.6 % (6.9 مليار درهم).

- **شركات الصرافة في دولة الامارات:** تلعب شركات الصرافة في دولة الامارات دورا مهما في البنية التحتية للنظام المالي غير المصرفي وذلك عن طريق توفير خدمات الصرف الأجنبي وعمليات الحوالات ودفع الأجور من خلال نظام حماية الأجور ويقوم

المصرف المركزي بالإشراف على 88 شركة صرافة نشطة بإجمالي أصول تبلغ 10 مليارات درهم تقريبا، وذلك في ديسمبر 2020 ومع ذلك تتركز غالبية عمليات القطاع في عدد قليل من شركات الصرافة الكبيرة وتحمل 37 شركة صرافة ترخيص الفئة (ج) ما يسمح لها بتقديم جميع المنتجات /الخدمات الأساسية الثلاثة في حين تتيح تراخيص الفئة (ب) ممارسة عمليات الصرف الأجنبي وعمليات الحوالات وتملكها 42 شركة صرافة، أما تراخيص الفئة (أ) فهي تلك التي تسمح فقط بعمليات الصرف الأجنبي وتحملها تسع شركات صرافة، ويتعين على شركات الصرافة العاملة في دولة الامارات الامتثال لجميع القوانين والقواعد واللوائح والمعايير المعمول بها، والاشعارات الصادرة عن المصرف المركزي، وتخضع شركات الصرافة لفحص المخاطر من قبل البنك المركزي الاماراتي، ولضمان امتثالها الصارم للقواعد واللوائح المعمول بها ألغى البنك المركزي تراخيص 3 شركات صرافة، وفرض غرامات على شركتي صرافة إضافيتين خلال العام 2020 . (تقرير الاستقرار المالي، 2020)

وتتمثل الأنشطة الرئيسية الثلاثة لشركات الصرافة في صرف العملات الأجنبية، وعمليات الحوالات ودفع الأجور من خلال نظام حماية الأجور، وخلال العام 2020 شكلت عمليات الحوالات 72 %من الدخل الأساسي لشركات الصرافة، حيث مثل نشاط صرف العملات الأجنبية 17% من الدخل الأساسي بينما استحوذت إدارة الأجور من خلال نظام حماية الأجور على نسبة 9% في حين أن حصة المنتجات والخدمات الخاصة الأخرى مثلت النسبة المتبقية من الدخل الأساسي والبالغة 2%.

3-4- واقع الشمول المالي في دولة الامارات العربية المتحدة: اعتمد صانعو السياسات في جميع أنحاء العالم بما في ذلك البنك المركزي لدولة الامارات العربية المتحدة الشمول المالي كوسيلة لتحسين مستويات معيشة المواطنين، والحد من الفقر وتحقيق تقدم على صعيد التنمية الاقتصادية.

وفي سبيل تحقيق البنك المركزي لمزيد من الشمول المالي وكجزء من أهدافه الإستراتيجية، أجرى البنك المركزي مسحا شمل 5134 فردا مقيما، تراوحت أعمارهم بين سن 15 عاما فأكثر عبر الامارات السبع، بما في ذلك الطلاب والأفراد ذوي الدخل المنخفض والمتوسط، وكان الهدف من المسح هو جمع معلومات من شأنها تمكين البنك المركزي من تصميم وتنفيذ استراتيجية شاملة تهدف إلى تعزيز درجة الشمول المالي في دولة الامارات، حيث جمع المسح معلومات من الأفراد بشأن قدرتهم على الحصول على الخدمات المالية الرسمية التي تمثل عوامل تمكين ضرورية لتحسين معيشتهم مثل القدرة على الحصول على حساب مصرفي، الائتمان الرسمي، وخدمات التأمين، والوصول إلى خدمات تحويل الأموال واستخدامها.

وتوصلت نتائج المسح أن 85% من البالغين الذين تتراوح أعمارهم بين 15 سنة وما فوق هم من مستخدمى خدمة مالية رسمية واحدة على الأقل في حين أن 15% لا يمكنهم الحصول على الخدمات المالية الرسمية أو بعبارة أخرى مستبعدين ماليا.

على الرغم من ارتفاع نسبة مستخدمي الخدمات المالية (85%) إلا أن المسح يكشف عن معلومات مهمة تتعلق بوصول / استخدام الأفراد أو نقص الخدمات المالية الرسمية التي تقدمها المؤسسات المالية في دولة الامارات، حيث أن حوالي 61 % من البالغين الذين شملهم المسح لديهم حساب مصرفي وهو أقل من المتوسط العالمي البالغ 69 % وفقا لتقرير المؤشر العالمي للشمول المالي لعام 2017 الصادر عن البنك الدولي، ومن بين هؤلاء 39% من البالغين الذين ردوا على الاستطلاع أفاد 20% منهم أنهم لم يتقدموا بطلب للحصول على حساب مصرفي، في حين أن 19% لديهم الرغبة للتقدم للحصول على حساب مصرفي لكنهم لم يستوفوا المتطلبات، إما أنهم عاطلون عن العمل أو لديهم دخل غير كاف. (التقرير الاقتصادي الربعي، 2020)

كما كشف المسح أن 29 % من المجيبين حصلوا على ائتمان أو اقترضوا أموالا من المؤسسات المالية الرسمية، وأن 57 %من المجيبين لديهم تأمين و 69% قاموا بتحويلات خارجية أو تلقوها من دولة الامارات، كما تجدر الإشارة إلى أن 39% من المجيبين البالغين الذين لا يمتلكون حسابات مصرفية هم من مستخدمي خدمات التحويلات التي يقدمها مقدمو الخدمة في دولة الامارات، وهذا هو السبب في أنه على الرغم من أن النسبة المئوية للبالغين الذين لديهم حساب مصرفي تبلغ حوالي 61 %فقط فإن درجة الشمول المالي في الامارات لا تزال مرتفعة نسبيا وتبلغ 85% .

الخاتمة:

يمكن إرجاع نجاح دولة الامارات العربية المتحدة في تطبيق الشمول المالي على مستوى اقتصادها إلى تطور البنية التحتية في المجال المصرفي وأيضا إلى الدور الفعال الذي يلعبه مصرف الامارات العربية المتحدة المركزي في ترسيخ مبادئ الشمول المالي لدى مختلف فئات المجتمع، وذلك من خلال إذلال كل الصعوبات التي تحول دون استفادة المقيمين على الأراضي الاماراتية من الخدمات المالية والمصرفية.

اختبار صحة الفرضيات:

الفرضية الأولى: غير صحيحة إذ أنه هناك دول عربية حققت نتائج طيبة ومرضية في مجال تطبيق الشمول المالي وتمكنت من تحقيق درجات مرتفعة؛

الفرضية الثانية: صحيحة إذ انه لا يمكن الوصول إلى متطلبات الشمول المالي دون أن تكون هناك بنية تحتية مصرفية متينة تساعد في وصول الخدمات المصرفية إلى كافة أفراد المجتمع؛

الفرضية الثالثة: صحيحة حيث ان بعض الدراسات الصادرة عن البنك الدولى تؤكد مساهمة الشمول المالي في الرفع من نسب التنمية الاقتصادية في بعض الدول النامية؛

الفرضية الرابعة: صحيحة فلقد حققت دولة الامارات نتائج جيدة في مجال وصول الخدمات المصرفية إلى مختلف فئات المجتمع؛

نتائج الدراسة: توصلت هذه الدراسة في الأخير إلى النتائج التالية:

- نجحت دولة الامارات العربية المتحدة إلى حد كبير في مواكبة التطور الاقتصادي الحاصل على مستوى العالم؛
- حققت دولة الامارات العربية المتحدة نتائج مرضية في مجال الشمول المالي؛
- هناك اهتمام متزايد لدى صناع القرار في دولة الامارات العربية المتحدة لتعزيز الشمول المالي أكثر والوصول إلى مصف الدول الكبرى في هذا المجال؛

التوصيات:

- من أجل تطوير الخدمات المالية والمصرفية يجب الاعتماد على الابتكارات الرقمية التي تعد عنصر أساسي لتعزيز الشمول المالي، ومن أهم الابتكارات التي تساعد على ذلك تطبيقات الهواتف المحمولة المبتكرة التي من شأنها أن تساعد الفقراء وممن يعيشون في المناطق النائية والمستبعدين إمكانية الوصول والاستفادة من التمويل المصرفي والخدمات المالية والمصرفية بطريقة سهلة وأكثر أمانا؛

- يجب التوجه نحو تقنيات الشمول المالي مثل الذكاء الاصطناعي (AI) الذي يستخدم في التدقيق والرقابة و تنظيم البيانات الضخمة، اضافة إلى استخدام تقنية البلوكشين (سلسلة كتل البيانات) التي تستخدم كسجل غير قابل للتغيير للمعلومات والمعاملات الخاصة بالشمول المالي؛

- ضرورة زيادة الوعي لدي الأفراد بأهمية الولوج إلى العالم الرقمي وذلك من أجل الاستفادة من الخدمات والمنتجات المالية والمصرفية وبالتالي زيادة درجات الشمول المالي وتحقيق أهداف الدولة المتعلقة بالوصول إلى التنمية الاقتصادية المنشودة، ولا يتأتى ذلك إلى بزيادة التثقيف المالي لدى الأفراد وذلك من خلال مختلف المراحل التعليمية؛

- توفير الحماية المالية للأفراد وذلك من خلال توفير المعلومات اللازمة والدقيقة في جميع مراحل التعامل من البنك، وزيادة امكانية التعرف على المزايا والمخاطر المنوطة بالمنتجات والخدمات المالية، وحماية بيانات العملاء مع وضع نظم رقابية مناسبة تراعي حقوقهم وبالتالي إعادة الثقة في النظام المصرفي.

❖ المصادر والمراجع:

- أمريو مريم، صخري سفيان (2021) **التنمية الاقتصادية في إفريقيا بين تحديات الواقع ورهانات المستقبل**، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد 06، العدد 03، جامعة الجلفة، الجزائر.

- بن موسى مُحَّد، قمان عمر (2019) **واقع الشمول المالي في العالم العربي في ضوء المؤشر العالمي للشمول المالي (Global Findex) خلال الفترة (2011 – 2017) مع التركيز على الجزائر**، مجلة الاصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلد 13، العدد 03، الجزائر.

- بوزانة أيمن، حمدوش وفاء (2021) **واقع تأثير تفعيل سياسة الشمول المالي على تعزيز الاستقرار المالي للنظم المصرفية العربية**، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 12، العدد 01، الجزائر.

- حسيني جازية (2020) **تعميم الخدمات المالية الرقمية لدعم الشمول المالي في الدول العربية**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 16، العدد 23، جامعة شلف، الجزائر.

- سفاري أسماء، بن داية أسيا (2021) **تأثير تطبيق سياسة الشمول المالي على استقرار القطاع المصرفي دراسة حالة الجزائر**،مجلة الاقتصاد الصناعي(خزارتك)، المجلد 11، العدد 01، الجزائر.

- شنبي صورية، بن لخضر السعيد (2019) **أهمية الشمول المالية في تحقيق التنمية**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 04، العدد 01، الجزائر.

- ضيف فضيل بشير (2020) **واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر**، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، مجلد06، العدد 01، جامعة الجلفة، الجزائر.

- غربي ناصر صلاح الدين، سعدوني مُحَّد، بوغرارة بومدين (2021) **سبل تعزيز الشمول المالي في المنظومة المصرفية الجزائرية**، مجلة دفاتر ،المجلد 17، العدد 04، الجزائر.

- غريب الطاوس، دريد حنان (2021) **استراتيجيات تعزيز الشمول المالي في الدول العربية دراسة بعض التجارب العربية**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والتسيير، المجلد 15، العدد 01، الجزائر.

- غزال مفتاح، بركات مراد (2020) **الثقافة المالية كآلية أساسية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية**، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، المجلد 03، العدد 01، الجزائر.

- فلاق صليحة، حمدي معمر، حفيفي صليحة (2019) **تعزيز الشمول المالي كمدخل استراتيجي لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي**، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 07، العدد 04، جامعة أدرار، الجزائر.

- كركار مليكة (2019) **الشمول المالي هدف استراتيجي لتحقيق الاستقرار المالي في الجزائر**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد10، العدد03، الجزائر.

- يسعد عبد الرحمن، ودان بوعبد الله، قيراط فريال (2021) **دور المحفظة الالكترونية في تعزيز الشمول المالي تجارب دولية**، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 05، العدد 01، الجزائر.

الرسائل والأطروحات:

- بن حمودة فاطمة الزهراء، (بدون سنة) **أثر تقلبات أسعار الصرف على التنمية الاقتصادية حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.

- قربوع زهية (2009) **واقع وآفاق التنمية في ظل العولمة دراسة حالة الوطن العربي**، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق جامعة الحاج لخضر ،باتنة.

التقارير:

- تقرير الاستقرار المالي (2020) الصادر عن مصرف الامارات العربية المتحدة المركزي.

- التقرير الاقتصادي الربعي (2020) الصادر عن مصرف الامارات العربية المتحدة المركزي.

- جلال الدين بن رجب (2018) **احتساب مؤشر مركب الشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربي**ة، دراسة صادرة عن صندوق النقد العربي، الامارات.

- ديميرجوتش آسلي –كونت، ليوار كلابر، دوروثي سينجر، سنية أنصار، جيك هيس (2017) **قياس مستوى الشمول المالي وثورة التكنولوجيا المالية**، قاعدة بيانات النشر العالمي للشمول المالي، مجموعة البنك الدولي.

المواقع الالكترونية:

- https://www.vapulus.com/ar consulté le 12/02/2022 a 10 :30.
- https://uabonline.org/ar consulté le 15/02/2022 a 15 :45.